ليس هذا هو الحلّ!

المجتمع العربيّ يرفض تدخُّل "الشاباك" والجيش في مكافحة العنف

تشرين الأوّل 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكـرمل

بعد الإعلان في الشهر المنصرم عن خطّة العمل لمكافحة العنف والجريمة، صادقت عليها اللجنة الوزاريّة الخاصّة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ برئاسة رئيس الحكومة نفتالي بِنِتْ في تاريخ 2021/10/3. تقضي هذه الخطّة -في ما تقضي- بالتنسيق بين الأذرع الأمنيّة الإسرائيليّة، ولا سيّما "الشاباك"، وهو ما أثار جدلًا وجلبة في المجتمع العربيّ على اختلاف مكوّناته.

تتناول ورقة تقدير الموقف هذه ردود فعل القيادات والمؤسّسات في المجتمع العربيّ على توجُّهات الحكومة التي تنعكس في "الحلّ" المطروح في الخطّة الحكوميّة التي نحن بصددها.

الخطّة المصادَق عليها:

عرَضَ الخطّةَ نائبُ وزير الأمن الداخليّ، يوآف سيچالوڤيتس، وذلك في اجتماع اللجنة الوزاريّة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ في بداية شهر تشرين الأوّل.[1] تقضي هذه الخطّة بما يلي:

- عمل منسّق بالتعاون بين كلّ الوزارات والأجسام صاحبة الشأن، بما في ذلك شرطة إسرائيل والشاباك (جهاز الأمن العامّ)، ومجلس الأمن القوميّ، والمستشار القضائيّ للحكومة، والمدّعي العامّ، وسلطة الضرائب، وسلطة منع تبييض الأموال وغيرها.
- عناية خاصّة /مركّزة بقضيّة الأسلحة غير المرخّصة، بالتعاون مع الجيش الإسرائيليّ والشاباك.
- وزارة القضاء ستسعى لسَنّ قوانين تمنح صلاحيات للجهات التنفيذيّة، بما يشمل قانون العقوبة الدنيا لحيازة الأسلحة والاتّجار بها.
- بداية التنفيذ فوريّة.
- لا حاجة إلى تعديل قانون الشاباك، وسيعمل حسب الصلاحيات التي يضمنها له القانون.

[1] مكتب رئيس الحكومة. (2021، 3 تشرين الأوّل). انتهت جلسة طاقم الوزراء لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ. بيانات الناطق. [بالعبريّة]

أثارت هذه الخطّة نقاشًا حادًّا حول مضامينها، ولا سيّما في ما يتعلّق بالاستعانة بجهاز المخابرات العامّة "الشاباك" والجيش الإسرائيليّ لمكافحة الجريمة، إلى جانب قرار الشرطة تخصيص وحدة "مستعربين" هدفها مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ. ينضاف إلى كلّ هذا اقتراح وزير القضاء جدعون ساعَر لتوسيع صلاحية الشرطة بتفتيش المنازل دون إذن المحكمة إن كان ثمّة شكّ -ولو كان طفيفًا- في وجود غرض يتعلّق بالجريمة أو الإتاوة، الذي صادقت عليه الحكومة في تاريخ 2021/10/17. اجتماع هذه القرارات معًا يَشِي بأنّ الحكومة الإسرائيليّة تتّجه نحو استعمال أدوات عمل لا يسمح القانون الإسرائيليّ باستعمالها مع المواطنين في دولة إسرائيل، حتّى الآن، وهي مشتقّة من أدوات العمل الأمنيّة والتجربة الإسرائيليّة في قمع النضال والاحتجاج الفلسطينيّ في المناطق المحتلّة عام 1967 ضدّ الاحتلال.

رفض تحويل مكافحة العنف والجريمة إلى قضيّة أمنيّة

على وجه العموم، جاءت ردود المجتمع العربيّ رافضة لقرار اللجنة الحكوميّة إشراك جهاز المخابرات (الشاباك) في مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. يأتي هذا بسبب رفض تحويل مكافحة العنف والجريمة إلى قضيّة أمنيّة، وتدخُّل الشاباك العلنيّ والرسميّ في جميع مَناحي حياة المواطنين العرب؛ وجميعنا نعلم أنّ الشاباك يتدخّل في مَناحي حياة المواطن العربيّ كافّة منذ تأسيس دولة إسرائيل تحت تسميات غطاء مختلفة، فضلًا عن أنّ الشاباك متّهَم بحماية عصابات الإجرام والتعاون معها، على نحوٍ ما صرّح القائد العامّ للشرطة قبل عدّة أشهر، إذ قال إنّ معظم عصابات الإجرام الفاعلة في المجتمع العربيّ تتعاون مع جهاز الشاباك، وإنّها مَصْدر معلومات له.[2] ويرى البعض أنّ ذلك سيُلحِق ضررًا بحقوق الإنسان والحرّيّات، المُهمَّشة والمتضرّرة أصلًا. إلى جانب ذلك، ثمّة من يؤمن أنّ قرارات اللجنة الوزاريّة غير جِدّيّة في التعامل مع الجريمة والعنف، وأنّ هذه القرارات لن تغيّر أيّ شيء على أرض الواقع، وهي نوع من أنواع الاعتراف المسبق بفشل الخطّة الحكوميّة الجديدة، واعتراف بعدم قدرة الشرطة (بل عدم رغبتها) على مواجهة الجريمة في المجتمع العربيّ. علاوة على هذا، يُعتبر جهاز الشاباك جزءًا هامًّا من منظومة القمع والسيطرة لدى الاحتلال والاستعمار الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة.

[2] أبو غوش، نهاد. (2021، 5 تمّوز). بعد اعتراف الشرطة بمسؤوليّة جهاز "الشاباك": العربيّ مشكلة أمنيّة والجريمة أداة لسيطرة الدولة! المشهد الاسرائيليّ، الملحق. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة - مدار.

أصدرت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة موقفًا واضحًا رافضًا لقرارات اللجنة الحكوميّة، وقالت في بيان لها: "نُدين قرار الحكومة الإسرائيليّة، وما يسمّى بِـ "الطاقم الوزاريّ لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ"، بإدخال جهاز المخابرات العامّة، الشاباك، والجيش إلى بلداتنا العربيّة، بذريعة مكافحة الجريمة المستفحلة في مجتمعنا، وتؤكّد أنْ لا مكان لإدخال هذين الجهازين القمعيّيْن اللذَيْن تمرّسا على قمع جماهيرنا وشعبنا الفلسطينيّ عمومًا وعلى ارتكاب جرائم مطروحة للتداول في الأوساط الدوليّة لمكافحة الجريمة في البلدات العربيّة [...] تؤكّد لجنة المتابعة أنّ جهاز الشاباك والجيش متورّطان كلّيًّا باستفحال الجريمة".[3]

كذلك أكّد الحزب الشيوعيّ "رفضه لقرار حكومة نفتالي بِنِتْ - يائير لپيد، وأكّد أنّ هذا القرار يعكس نظرة حكومات إسرائيل للجماهير العربيّة، التي تواصل ممارسة عقليّة الحكم العسكريّ في تعاملها مع العرب، إضافة إلى أنّ جهاز الشاباك متورّط كلّيًّا باستفحال الجريمة. وأكّد الحزب الشيوعيّ على أنّه لا مكان لتوظيف الشاباك، فالجريمة هي قضيّة جنائيّة مدنيّة، واستفحالها متورّط به جهاز الحكم برمّته، وخاصّة جهاز الشاباك الذي يمنح حصانة لعصابات الإجرام، بحسب ما أعلنته مصادر في الشرطة الإسرائيليّة قبل وقت قريب، كما أنه لا مكان للجيش للقيام بمهمّات ذات طابع جنائيّ مدنيّ".[4]

كذلك عبّر التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ عن رفضه القاطع لإدخال جهاز "الشاباك" والجيش والمستعربين، واستعمال الاعتقال الإداريّ، في إطار ما تدّعيه الحكومة الإسرائيليّة بشأن نيّتها مواجهة انفلات الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ في الداخل. وناشد التجمّع جميع القوى السياسيّة والسلطات المحلّيّة والمنظّمات الأهليّة بالتصدّي لمحاولات المؤسّسة الإسرائيليّة استغلال الأوضاع المأساويّة لتنفيذ مآربها في تدجين مجتمعنا وربطه بالمؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة.[5] وأضاف بيان التجمّع: "إنّ المؤسّسة الإسرائيليّة تحاول ربط مجتمعنا الفلسطينيّ في الداخل بالأجهزة الأمنيّة التي ترتكب الجرائم الفظيعة بحقّ شعبنا الفلسطينيّ في غزّة والضفّة والقدس، ولا علاقة لذلك بمحاربة آفة الجريمة. فكيف سيحارب الشاباك الجريمة،

[3] عرب 48. (2021، 4 تشرين الأوّل). المتابعة: العقليّة العدائيّة وراء إدخال الشاباك والجيش لبلداتنا بزعم مكافحة الجريمة. عرب 48.
[4] الاتّحاد. (2021، 4 تشرين الأوّل). الحزب الشيوعيّ يرفض قرار حكومة بينيت بتكليف الشاباك والجيش لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. الاتّحاد.
[5] التجمّع ض [@tjamoa]. (2021، 12 تشرين الأوّل). التجمّع يدعو للتصدّي لزجّ الشاباك والجيش والمستعربين والاعتقال الاداريّ في مكافحة الجريمة (تحديث منشور). فيسبوك.

وهو، وكما صرّح ضابط كبير في الشرطة، يحمي "زعماء" في منظّمات الإجرام لأنّهم عملاء له؟ أمّا الجيش فعلاقته بالموضوع أنّه غضّ الطرْف عن سرقة أسلحته والتجارة بها طالما هي تُستعمل في الجرائم الجنائيّة".[6]

كذلك أعلنت جمعيّات حقوقيّة عن معارضتها الشديدة لقرار الحكومة الإسرائيليّة الزجّ بجهاز الأمن العامّ "الشاباك" وقوّات الجيش الإسرائيليّ في البلدات العربيّة، بحجّة مكافحة الجريمة والعنف.[7] وجّه مركز "عدالة" رسالة إلى رئيس الحكومة أكّد فيها ما يلي: "القرار يشير إلى موقف أمنيّ وعدائيّ وغير متساوٍ من قِبل السلطات الإسرائيليّة تجاه العرب، وهو قرار عنصريّ يقع ضمن خانة التنميط العرْقيّ ويخلق نظامين لتطبيق القانون، واحد في البلدات العربيّة وتجاه المواطنين العرب، وآخر في سائر البلدات، كما ويعامل المواطنين العرب كأعداء".[8] وشدّد مركز "عدالة" قائلًا: "آليّات الشاباك سرّيّة ويعمل دون إشراف وشفّافيّة لذلك لا يمكن تكليفه بأمور مدنيّة حتّى عندما يتعلّق الأمر بظاهرة جريمة جنائيّة خطيرة حيث يترتّب على إقحامه في الحيّز المدنيّ، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والمواطن الأساسيّة".

أمّا جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، فقد اعتبرت أنّه "من الواضح أنّ القرار غير قانونيّ، وأنّه خرْق غير مسبوق وخطير لحدود التفويض القانونيّ ومنْح السلطة لجهاز الشاباك".[9] وأوضحت الجمعيّة قائلةً: "تصنيف الجريمة في المجتمع العربيّ كقضيّة أمنيّة، يُعتبر باطلًا في حدّ ذاته، لأنّ الجريمة تطوّرت في ظلّ سنوات عديدة من الإهمال والإقصاء، والقضاء عليها يتطلّب عملًا جِدّيًّا يدمج الرفاه والتعليم والتوظيف، جنبًا إلى جنب مع تنجيع عمل الشرطة أمام التهديد الذي تشكّله الجريمة، دون الحياد عن إطار القانون وقيم الديمقراطيّة".[10]

وقال المحامي رضا جابر مدير مركز "أمان": "طالبنا منذ سنوات أن تأخذ الدولة قرارًا سياسيًّا حقيقيًّا لمناهضة الجريمة وأن توظّف الإمكانيّات المادّيّة والتكنولوجيّة والقوّة البشريّة لفعل جِدّيّ. ولكنّنا كنّا نحذّر من أن يُستغَلّ هذا المطلب المدنيّ إلى اختراق غير مسبوق للأَجِنْدة الأمنيّة، والتي حكمت وتحكم علاقة الدولة معنا، وتحويل هذه النظرة إلى شرعيّة وعاديّة. إنّ

[6] المصدر السابق.
[7] عرب 48. (2021، 3 تشرين الأوّل). تفويض الشاباك لِـ"مكافحة الجريمة" في المجتمع العربيّ: تنميط عرْقيّ ونظامان لتطبيق القانون. عرب 48.
[8] المصدر السابق.
[9] المصدر السابق.
[10] المصدر السابق.

استغلال حالة الانفلات وفقدان السيطرة التي خلقتها الدولة وضع مجتمعنا أمام خيارين: إمّا توغّل النظريّة والتعامل الأمنيّ وإمّا استمرار الجريمة وهما أمران مرفوضان وعواقبهما وخيمة".[11]

دعم القراربدافع العجز والخضوع

وكما هو متوقَّع، الموقف الحزبيّ الرسميّ الوحيد الداعم لاقتراح إقحام الشاباك في مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ جاء من قِبَل القائمة العربيّة الموحّدة، الشريكة في التحالف الحكوميّ الإسرائيليّ. صرّح رئيسها منصور عبّاس قائلًا: "إنّ القائمة العربيّة الموحّدة تعوِّل على الحكومة لمحاربة الجريمة والعنف، فالحكومة هي العنوان الأوّل لمكافحة الجريمة والعنف، وعلينا أن نستخدم جميع الوسائل والأدوات لذلك، لكن يجب أن تكون وسائل قانونيّة وتلتزم بمعايير حقوق الإنسان، سواء كانت من قِبل الشاباك أو من قِبل الشرطة. والشاباك جسم قانونيّ في دولة إسرائيل".[12] وأردف قائلًا: "الواقع يقول إنّ الشرطة والشاباك يعملان على هذا الموضوع، ونحن الآن لسنا بصدد مع أو ضدّ هذا، بل السؤال الأهمّ كيف؟ والشاباك ليس بحاجة لشرعيّة منّي أو من أحد آخر، فشرعيّتهم يأخذونها من قرار الحكومة. وفي نهاية الأمر "أنا بدّي عنب مش بدّي أقاتل الناطور"، فالشرطة غير قادرة على جمع هذه الأسلحة المنتشرة في بيوتنا، لكن الشاباك إذا دخل لهذا الأمر فهو الأقدر على جمع هذه الأسلحة لأنّ عنده وسائل تكنولوجيّة غير موجودة عند الشرطة. وأضاف عبّاس: "أيّ جهاز أمنيّ سواء كان شرطيًّا أو عسكريًّا أو مخابراتيًّا عليه أن يعمل ضمن القانون، وأن يلتزم بمعايير حقوق الإنسان وألّا ينتهكها وإلّا [فَ]سنكون له بالمرصاد في هذا الموضوع".[13]

كذلك أصدرت جمعيّة "مبادرات إبراهيم" موقفًا غير رافض، لكنّه متحفّظ، من قرار اللجنة الوزاريّة إدخال الشاباك لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ، حيث قالت الجمعيّة: "يجب بذل كلّ جهد ممكن لإنقاذ حياة العرب. وأنّه بعد سنوات عديدة من التسويف والإهمال وبرامج لم تحقّق أيّ نتيجة للقضاء على العنف، هناك تحرّك وعمل جِدّيّ مع هذا الملفّ. لكن المهمّ هو امتحان الأفعال والنتيجة". وأكّدت "مبادرات إبراهيم" أنّه "يجب وضع آليّات رقابة صارمة لمنع انتهاكات الحقوق المدنيّة".

[11] جبارين، يحيى أمل. (2021، 4 تشرين الأوّل). مؤسّسات حقوقيّة تندّد بتدخّل الشاباك بمكافحة الجريمة. مبادرات إبراهيم: يمكن، مع فرض آليّة رقابة. بكرا.
[12] جبر، وسام. (2021، 29 أيلول). عبّاس: الشاباك سيعمل على مكافحة الجريمة بالمجتمع العربيّ. قناة مكان.
[13] بانت. (2021، 29 أيلول). د. عبّاس عن إدخال الشاباك: "بدّي العنب مش أقاتل الناطور - المهمّ ألّا تُنتهك حقوق الإنسان". بانت.

وقالوا: "تورُّط جهاز الأمن العامّ في الحرب على العنف والجريمة يجب ألّا يسمح بتقويض الحقوق الإنسانيّة والمدنيّة للمواطنين العرب، ولا بدّ من وضع آليّات رقابة صارمة لضمان ذلك. وفي الوقت نفسه، يجب على جهاز الأمن العامّ أن يتوقّف عن الاستعانة بعصابات الإجرام الذين يتمتّعون بحصانة".[14]

خاتمة

عندما نطالب، نحن المجتمع العربيّ، بمكافحة العنف والجريمة داخل مجتمعنا، لا نعني بذلك فقط جمع الأسلحة وحلّ تنظيمات الإجرام وإدانة المجرمين، بل نحن نعني بذلك أيضًا توفيرَ الأمن والأمان، وتمكينَ المجتمع وتطويرَه للتعافي من حياته في ظلّ تنظيمات الإجرام وإبدال ممارساته العنيفة بممارسات اجتماعيّة طبيعيّة. بَيْدَ أنّ الحكومة الإسرائيليّة على مختلف مركّباتها لا ترى سوى التهديد الأمنيّ في قضيّة العنف والجريمة التي نحن بصددها. وبات واضحًا أنّ قرارات الحكومة الأخيرة تعكس مدى قلق متّخذي القرار والمؤسّسة الإسرائيليّة من تفشّي الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ، كما يتّضح من تولّي رئيس الوزراء رئاسة اللجنة الوزاريّة الخاصّة لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ،[15] ولكن علينا ألّا نغفل أنّ منبع هذا القلق وهذه القرارات هو أمنيّ بحت، على الرغم من أنّ هذه الأدوات أثبتت فشلها على مرّ السنوات، بل لقد أجّجت العنف والجريمة في المجتمع العربيّ.

وبحسب رأينا، لا يُعالَج العنف بعنف أشرس، فما يحتاجه المجتمع العربيّ هو خطّة شاملة على جميع الصُّعُد، ومن الوزارات كافّة، لإعادة شعوره بالأمن والأمان يكون هو شريكًا أساسيًّا في إعدادها. فليس من المعقول أن توفّر الأمن والأمان للمواطن بوسائل لا تُستعمل إلّا في ساحات الحرب، ونحن نرى كيف تسبّب مطاردات الشرطة للمجرمين داخل أحيائنا إصابات لعابري السبيل؛ فما بالكم بما سينتج عن اقتحام الجيش والشاباك والشرطة لبيوتنا بحجّة التفتيش عن أسلحة، وبدون إذن محكمة، بل لمجرّد الشكّ بذلك؟! وكيف لنا أن نتأكّد أنّ تنظيمات الإجرام لن تستغلّ هذه الفرصة لِتَشِيَ بكلّ مواطن تريد محاسبته والانتقام منه؟

[14] شعلان، حسن. (2021، 4 تشرين الأوّل). مشبعون بالقرارات، تخوّف من تدخّل الشاباك: المجتمع العربيّ منقسم حول خطّة مكافحة العنف. وا إينت. [بالعبريّة]
[15] لِيس، يهوناتان؛ هاوزر طوف، ميخائيل؛ خوري، جاكي؛ وحَشْمُنائي، عَدِي. (2021، 28 أيلول). سيرأس بِنِتْ طاقم وزراء لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ. هآرتس. [بالعبريّة]

وبتقديرنا أنّ فتح الباب على مصراعيه أمام الأذرع الأمنيّة الإسرائيليّة ليس هو الحلّ، بل هو المشكلة بحدّ ذاتها. فمن المتعارف عليه أنّ استعمال القوّة (فعل عنيف بحدّ ذاته) يتناسب تناسبًا طرديًّا مع انتهاك الحقوق والقمع، وبالتالي فمن المؤكّد أنّ المجتمع العربيّ سيعاني الأمرَّيْن من هذا القرار. إلى جانب ذلك، نحن نعلم والجميع يعلمون أنّ الشاباك والشرطة والجيش ضالعون في استفحال الجريمة في المجتمع العربيّ؛ فمن أين لنا أن نعلم أنّها ستكافح الجريمة ولن تستخدم سلطتها لترهيب الناس للانخراط في صفوفها؟!

هذه التحوُّلات تشير إلى مَكامن الذهنيّة الإسرائيليّة التي تتعامل في نهاية المطاف مع العرب كتهديد أمنيّ، حتّى في القضايا المدنيّة. كذلك يحوِّل هذا الطرحُ النقاشَ من نقاش حول فشل الشرطة وتواطُؤها الطويل الأمد مع الإجرام والعنف وإهمالها لحياة المواطنين وأمنهم، إلى نقاش حول قبول أو رفض المجتمع العربيّ تدخُّل الشاباك والجيش للتعامل مع الجريمة والعنف؛ فإذا لم يتدخّل الشاباك واستمرّ العنف فسيُتّهَم المجتمع العربيّ بأنّه المسؤول عن ذلك، لأنّه رفض اقتراحات اللجنة الحكوميّة، ولأنّه يرفض تدخُّل الشاباك. عندذاك تتحوّل الضحيّة إلى مذنبة. كلّ هذا يفسّر منطق وصحّة رفض القيادات والمؤسّسات العربيّة قرارات اللجنة الحكوميّة القاضية بأن يكون الشاباك والجيش جزءًا من خطّة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ.